ممدوح الولي : روسيا تحتاج لمن يساعدها

الثلاثاء 10 فبراير 2015 12:02 م

الكاتب الصحفي والخبير الاقتصادي - ممدوح الولى :

روسيا تحتاج لمن يساعدها

يعتمد الاقتصاد الروسى بشكل رئيسى على صادرات النفط والغاز والمعادن ، مما أتاح له تحقيق فائض كبير بالميزان التجارى الروسى بلغ 179 مليار دولار بالعام الأسبق ، ورغم العجز المستمر بميزان التجارة الخدمية الروسى ، والذى بلغ بالعام الأسبق 57 مليار دولار بسبب زيادة المدفوعات السياحية عن ايرادات السياحة .

وكذلك العجز بميزان التحويلات ، نتيجة زيادة التحويلات المدفوعة للخارج ، عن قيمة التحويلات الواردة من العمالة الروسية خارج البلاد ، فقد أتاحت ضخامة فائض الميزان التجارى ، تحقيق فائض بميزان المعاملات الجارية الروسى بلغ 33 مليار دولار .
ومن تلك الفوائض بالميزان الكلى للمدفوعات ، أمكن تكوين احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية بلغت 516 مليار دولار بنهاية العام الأسبق ، حتى احتلت روسيا المركز الخامس عالميا بتلك الاحتياطيات ، وانشاء عدة صناديق سيادية للاستثمار ، منها صندوق الاحتياطيات بأصول 89 مليار دولار ، وصندوق الثروة القومى بقيمة 80 مليار دولار .

وفى ضوء الاحتياطيات الضخمة من النفط الخام ، واحتلال روسيا المركز الثانى عالميا فى صادراته ، وتبوءها المركز الأول عالميا فى احتياطيات الغاز الطبيعى ، والمركز الأول فى صادرات الغاز ، فقد تدفقت عليها الاستثمارات المباشرة من العديد من الدول حتى بلغت قيمتها 79 مليار دولار ، بالعام الأسبق لتحتل المركز الرابع عالميا بعد أمريكا والصين وجزر فرجن .

وساعد خروج الاقتصاد الروسى من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، وتحسن مؤشرات النمو للاقتصاد ، الرئيس الروسى على التدخل فى أوكرانيا فى محاولة لاعادتها الى حظيرة النفوذ الروسى مرة أخرى بعد خروجها منه .
إلا أن ذلك التدخل قوبل بمعارضة حادة من الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية ،وصلت الى حد فرض عقوبات اقتصادية على روسيا بفرض حظر على منتجاتها وتجميد أموال وحظر سفر لعدد من المحيطين بالرئيس الروسى .
ولم يتقصر الأمر على جولتين من العقوبات ، بل تعداه الى محاولة سلب الاقتصاد الروسى من موطن قوته ، المتمثل فى ايرادات البترول والتى مثلت نسبة 54 % من قيمة صادراته بالعام الأسبق ، فى ضوء احتلاله للمركز الثانى عالميا بصادراته الخام ، والمركز الأول عالميا فى صادرات منتجاته ، من خلال الضغوط الأمريكية على دول أوبك الخليجية .
للاستمرار فى نفس معدلات الانتاج للخام رغم نقص الطلب العالمى ، لدفع السعر للانخفاض ، وهو ما حدث خلال النصف الثانى من العام الماضى ، واستمر خلال الفترة المنقضية من العام الحالى ، ليفقد سعر البترول أكثر من نصف قيمته منذ يونيو من العام الماضى .

وتسبب انخفض أسعار البترول السلعة الرئيسية التى يعتمد عليها الاقتصاد الروسى والموازنة الروسية ، فى ضعف الثقة فى الاقتصاد ، فزاد خروج الاستثمارات من روسيا ، وتراجع سعر صرف الروبل الروسى بشدة ، وانخفض التصنيف الائتمانى لروسيا ، وحققت البورصة الروسية أعلى نسبة انخفاض بين بورصات العالم خلال العام الماضى .
وزاد معدل التضخم الأمر الذى زاد من معاناة المواطنين ، مما أدى لرفع نسبة الفائدة لنسب عالية ، وهو ما يضر بالشركات الروسية بالضرر ، ويقلل من جاذبية السوق الروسية أمام الاستثمارات الأجنبية .
وانخفضت نسبة نمو الناتج الروسى الى 0ر6 % بالعام الماضى ، مقابل نسبة نمو 1ر3 % بالعام الأسبق ، كما توقع صندوق النقد الدولى تحول الناتج المحلى الروسى للانكماش بنسبة 3 % خلال العام الحالى ، واستمرار الانكماش خلال العام القادم بنسبة 1 % ، كما يتوقع زيادة نسبة العجز الموجود أصلا بالموازنة الروسية نتيجة انخفاض سعر النفط والذى يمثل أكثر من نصف ايرادات الموازنة .
- وقد رد الرئيس الروسى على العقوبات الأوربية والأمريكية بمنع استيراد السلع الأوربية والأمريكية ، لكنه استمر فى تصدير النفط والغاز الطبيعى الذى لم تهبط أسعاره كثيرا ، حيث تعتمد أوربا فى ثلث احتياجاتها من الغاز على الغاز الروسى ، فى ضوء احتياج بوتن لموارد

للوفاء بتكاليف الواردات السلعية الروسية ، والتى بلغت قيمتها 344 مليار دولار بالعام الأسبق، الى جانب الواردات الخدمية التى بلغت قيمتها 123مليار دولار بالعام الأسبق .

وقام بوتن بالاتفاق مع الصين على انشاء خط أنابيب لامدادها بالغاز الطبيعى باستثمارات ضخمة ، واستخدم الذهب كمعيار لتقويم ومبادلة الغاز مع الصين ، وطلب منها اتخاذ الذهب كمعيار للسلع التى سيستوردها من الصين ، فى محاولة لضرب الاحتكار والهيمنة الأمريكية بتقويم التجارة العالمية للنفط بالدولار الأمريكى .
كما اتفق مع تركيا على مدها باحتياجاتها من الغاز الطبيعى ، استعدادا للتقليص التدريجى الذى تمارسه أوربا لتقليل اعتمادها على الغاز الروسى .

وفى نفس المضمار تجىء زيارته لمصر لتعويض نقص قيمة الصادرات الروسية وتقلص مجال تحركها ، خاصة وأن الميزان التجارى بين البلدين يميل دائما لصالح روسيا ، حيث بلغت قيمة صادرات روسيا لمصر بالعام الأسبق 1ر866 مليار دولار ، مقابل 266مليون دولار فقط للواردات الروسية من مصر ، بفائض تجارى لصالح روسيا بلغ 1ر600 مليار دولار .

كما اتجه بوتين الى اقامة اتحاد أوراسى سياسى اقتصادى ، يضم الى جانب روسيا دول : بيلاروس وكازاخستان وأرمنيا وقيرغيزستان ، وهى الدول التى ما زالت تدور فى الفلك الروسى من بين دول الاتحاد السوفيتى السابق ، والتى اتجه معظمها للسير فى فلك النفوذ الغربى ، وانضم بعضها للاتحاد الأوربى .
لكن هذا الاتحاد يضم دولا صغيرة السكان والاقتصاد مما يقلل من فاعليته ، حيث يبلغ عدد سكان أرمنيا 3 مليون نسمه ، وقرغيزستان أقل من 6 مليون نسمه وبيلاروس أقل من 10 مليون نسمه ، فإذا كان عدد سكان الاتحاد يبلغ 161 مليون شخص ، فإن سكان روسيا يمثلون نسبة 78 % من سكانه .

ونفس الأمر للناتج المحلى الاجمالى لدول الاتحاد ، حيث يصل نصيب روسيا من الاجمالى 87 % ، فبلد مثل قيرغيزستان يبلغ قيمة ناتجها المحلى الاجمالى سبع مليارات دولار فقط .
واذا كانت صادرات الاتحاد الأوراسى السلعية تبلغ 656 مليار دولار بالعام الأسبق ، فإن روسيا تستحوز على نسبة 80 % منها ، حيث تبلغ قيمة صادرات كلا من قيرغيزستان وأرمنيا أقل من 2 مليار دولار ، وهكذا تستحوز روسيا على نسبة 79 % من اجمالى التجارة الخارجية لدول الاتحاد .

كما أن دول الاتحاد متخمة بالديون الخارجية والتى تبلغ 714 مليار دولار بالنسبة لروسيا و131 مليار دولار لكازخستان ، كما تزيد قيمة الديون الخارجية عن قيمة الاحتياطيات من العملات الأجنبية فى كل دول الاتحاد الأوراسى عدا بيلاروس فقط .